

أساليب البزار في نقد الأحاديث المتفرقة وهي صحيحة في مسنده (مقارنة ودراسة تحليلية)

Methods of Bazzār in Criticism of Hadith of singal Narrator and Technically Proved in his Book "Musnad Bazzār": A Comparative and Analytical Study

د. محمد إلياس^{II}

عبيد الرحمن^I

Abstract

This article aims to highlight the method of Al-Bazzār regarding critical study of prophetic tradition in the light of his famous books known as “Musnad Al-Bazzār” Aḥmad bin ‘Amro Al-Bazzār (Died: 292, AH) was a well-known scholar and expert in the field of prophetic traditions his age, he is known primarily for three works he contributed to Hadīth Sciences, the one of them is “Al-Baḥr Al-zikhār” which contains the narratives of the Prophet (PBUH). he collected in this book, not only that, rather he critically studied their Sanad (chain of transmitters) and Matn (text) according to the fundamentals of scientific study of Hadith (which was developed: established by Muḥaddithīn), and further issued his rulings about every narrative he found defected. The writer of this paper has focused on the critical study of Imām Bazzār’s opinion regarding the defect in prophetic traditions whether it is right as stated by his predecessor or not and has expressed his point of view after discussing the opinion of said author. The method adopted in this research paper is deductive and exemplary, therefore the discussion has supported by examples from the primary sources and with its evidences from other books of prophetic traditions.

Keywords : Imām Bazzār, Singularity of Narrators, Defected Hadith.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، صاحب الحمد كله، تفضل علينا بنعمة الإيمان، ونور بصيرتنا لطريق الحق، وهياً لنا أسباب السلامة، وسهّل لنا طريق الاستقامة، من سلكها فاز بالخطّ الوافر، ومن تنكّب عنها فهو المحروم العاثر.

I طالب الدكتوراه بقسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

II أستاذ مساعد بقسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

وأفضل الصلاة وأتم التسليم على من بُعثَ رحمةً للعالمين، مَنْ أوقَدَ لنا بقوله وفعله وحاله سُرجاً لا تنطفئ، ومشاعل نور لا تخبو، تُرشِدُ الناسَ إلى الفلاح، وتأخذُ بِحُجَرِهِم عن الهلاك، أكمل الخلق، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه الأخيار الأطهار، ساداتِ الأمة، وفُدواها.

أما بعد:

فعلّم الحديث مفعلةً من مفاخر العلوم الإسلامية، وجوهرة من جواهرها النفيسة، فقد كان أول منهجٍ علميٍّ يُوضَع في تاريخ العلوم الإنسانية لتمحيص الروايات وتدقيق الأخبار، ومعرفة الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، بينما كان هذا الأمر عُقْلاً عند الأمم الأخرى؛ ينقلون ما هَبَّ ودَبَّ من الروايات والأخبار والقصص؛ دون أن يكون لديهم أي ميزان أو ضابط لها، حتى لو كانت تتعلق بدينهم أو تدخل في عقائدهم، لذا راحت عندهم الأساطير، وداخلَ معتقداتهم التحريف، وشابت كتبهم الترهات والأباطيل.

وهذا العلم هو من تكرم الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة، ومن تشريفه لها، كيف لا...؟ وقد جعلها خير أمة أخرجت للناس!!

وإن النَّاظِر إلى علم الحديث قد يظن للوهلة الأولى أنه علمٌ نضج واحترق، ولم يبق فيه مجال لقول جديد، أو بحث مبتكر، وأنه لم يعد للباحث فيه إلا الحفظُ والنقلُ من كلام المحدثين، فقد كفانا مؤنة البحث والتنقيب علمائنا الأوائل، ووفرَ علينا عناء الخوض فيه أولئك الأكابر، وذلك لكثرة ما نراه من المؤلفات والكتب التي تبحث في علوم الحديث؛ من علل، وجرح وتعديل، وتواريخ، وغريب، وغير ذلك مما سطره العلماء المتقدمون.

ولا شك أن هؤلاء العلماء المتقدمين الفضل الأكبر في تدوين هذا العلم، وتعميد أصوله، وتفرع جزئياته، وبحث مسائله، وكشف اللثام عن غوامضه ومجھولاته، لكنَّ ذلك لا يعني تمام هذا العلم واكتماله بحيث لم يُبَقِّ الأوائل للأواخر شيئاً؛ بل على العكس تماماً، فكم ترك لنا المتقدمون من مجالات للبحث والتفكير والابتكار، وساحات رحبة للإبداع والتجديد.

وعلى الرغم من امتلاء كتب علوم الحديث بالكثير من المسائل التي بحثها العلماء، وأكثرها فيها الآراء والمناقشات، إلا أن كثيراً من هذه المسائل لم يُحرَّر، فالأقوال فيها مبعثرة، والأنظار متباينة، لم تُجمع مع بعضها، ولم تُنسَق فيما بينها، ولم تُحصَر جوانب الخلاف والاتفاق فيها.

إن جَمَعَ هذه الأقوال، والتأليفَ بينها، ومعرفةً نقاطَ تباينها واتفاقها، ومحل الخلاف فيها، ومن ثمَّ التوصل إلى ما هو الراجح، وما هو المعمول به، ومقارنته مع التطبيق العملي له؛ هذا بحثٌ ذاتُه مجالٌ واسعٌ

رحب، يحتاج إلى صبر دؤوب، وبصيرة نافذة، وجهود كثيرة.

فضلاً عما يحتاجه هذا العلم من سبك فروعه، وصياغة مسائله في إطار نظريات متكاملة متناسقة، لا تناقض بينها ولا تعارض، وربطها ببقية العلوم الشرعية كالأصول والفقه والتفسير.

وقد هيا الله سبحانه وتعالى لهذا العلم أئمة كباراً، ورجالاً أفذاذاً، سخّروا حياتهم وندروا نفوسهم لخدمة هذا الدين، ووضعوا لنا الكتب العظيمة والمؤلفات الكثيرة التي تحفظ العلم من التحريف والتشويه.

فإن كان لنا في هذا العلم شيء فمن أنارة أولئك الأعلام، وإن بقي لنا من الرأي بقية فإنما هو رجوع فضلهم، وأثر أياديهم البيضاء على هذه الأمة.

وتأتي أهمية هذه المقالة من خلال الأمور من جوهرية قضية التفرد في علوم الحديث ومباحثه، فهذه المسألة تحتل حيزاً كبيراً من نظر المحدثين، ولها أثر ظاهر في العديد من المباحث الحساسة في هذا العلم، فالتفرد يدخل في التصحيح والتضعيف دخولاً بيّناً، ويأخذ دوراً أساساً في قبول الرواية أو ردها.

كما أن للتفرد صلة قوية بعلم العلل، ويدخل في كثير من أنواع العلل أو يكشف عنها.

والتفرد أيضاً من الملاحظ المهمة التي يأخذها نقاد الحديث بعين الاعتبار عند حكمهم على راوٍ ما بتوثيق أو تضعيف، فيقارنون رواياته بروايات غيره وخاصة الثقات. فإن كثرت الروايات التي يتفرد بها عُدد ذلك سبباً للظن فيه وجرحه، وإن كانت تفرداته قليلة كان ذلك أماراً على توثيقه وتعديله.

قيل لشعبة أمير المؤمنين في الحديث: متى يُترك حديث الرجل؟ قال: 'إذا حدث عن المعروفين ما لا يُعرف، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يَتَّهَم نفسه فيتركه؛ طُرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه¹.

وتشكّل مسألة التفرد في الرواية عصباً دقيقاً يتصل بشكل مباشر بعدد من أنواع علوم الحديث التي تعد من مباحثه الأصلية والأساسية. كـ "الحديث الغريب"، و"زيادة الثقة"، و"الحديث الشاذ" و"الحديث المنكر"، والتي يربط بينها جميعاً تفرد الراوي إما بأصل الحديث أو بجزء منه. وفي هذه المقالة تناولنا نماذج من هذا النوع وسنأتي عليه. وقبل ذلك نبدأ بالتعريف بالإمام البزار.

المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام البزار

هو "الإمام الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبد الله، أبو بكر العتكي مولاهم

البصري نسبة إلى قبيلة "العتكي من الأزر" المعروف "البزار"، بالزاي وبعدها راء مهملة². ذكر الإمام الحافظ الذهبي: في مولده فقال: "ولد سنة نيف عشرة ومائتين"³. طلب العلم ورحل واجتهد في ذلك إلى درجة أنه شارك الشيخين في بعض مشايخهما في الرواية عنهما. ومما لاشك فيه أنّ الشيخين طلب العلم عن كبار أهل العلم. ولمكانته العلمية فقد طلب العلم وأخذ عنه جمع من العلماء منهم أبرزهم: "سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (صاحب المعاجم) وعبد الباقي بن قانع بن مرزوق (صاحب المعجم) وعبد الله بن حيّان أبو الشيخ الأصبهاني، وغيرهم كثير". ومن جهوده العلمية التأليف فقد ألّف كتاباً منها: المسند المعلّل (المسمّى بـ: (("البحر الزخّار")) وهو الذي قيد كتابة المقالة عنه. والمسند الصغير وكتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب الأشربة وتحريم المسكر. والإمام البزار لأهل العلم فيه كلام من حيث الجرح والتعديل -

من وثقه

وثقه أبو الشيخ الأصبهاني - تلميذه - قال: "كان أحد حفاظ الدنيا، حكى أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد فبركوا بين يديه وكتبوا عنه"⁴ وكذلك أبو يوسف يعقوب بن المبارك، وذكر الخطيب البغدادي بإسناده عنه أنه قال: "ما رأيت أنبل من البزار ولا أحفظ"⁵. وقال أيضاً -الخطيب البغدادي-: "كان ثقة حافظاً، صنّف المسند"⁶. وقال السمعاني: "كان حافظاً من أهل البصرة... وكان ثقة"⁷. وقال ابن القطان الفاسي: "كان أحفظ الناس للحديث"⁸. وقال الذهبي: "الشيخ الإمام الحافظ الكبير"⁹. وقال أيضاً: "الحافظ العلامة"¹⁰. وقال ابن يونس: "حافظ للحديث"¹¹ قلت: فقد شهدوا له بالثقة والحفظ والعلم.

وممن جرّحه

قال أبو الشيخ الأصبهاني: "غرائب حديثه وما ينفرد به كثير"¹². وقال الحاكم أبو أحمد: "يخطئ في الإسناد والمتن".

وقال الدارقطني في رواية الحاكم عنه:

"يخطئ في الإسناد والمتن. حدث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتبه، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه، جرّحه أبو عبد الرحمن النسائي".¹³

وقال الدارقطني في رواية حمزة السهمي عنه:

"ثقة يخطئ كثيراً ويتكل على حفظه".¹⁴

وقال الحافظ ابن حجر:

"وقد ذكر له بعض الأوهام التي انفرد بها، صدوق مشهور".¹⁵

قلت: والراجح فيه: أنه "ثقة يخطئ وله أفراد". فكم من ثقة أخطأ، ووهم في روايته فلم ينزله ذلك عن مرتبه "الثقة" مثل شعبة بن الحجاج وغيره ثقات".¹⁶ وهذا هو الذي أميل إليه وقد مال إليه المحدث الألباني من المعاصرين.¹⁷ وكذا مال صاحب إرشاد القاصي والداني... إلى هذا، وقال: "ثقة حافظ مصنف على خطأ في أحاديث كثيرة".¹⁸ وقال الدكتور محفوظ الرحمن السلفي: "... ولا شك أنه توهّم في مسنده، ونستطيع أن نلتمس له العذر، وهو ما قاله الدارقطني: "بأنه كان يحدث من حفظه، ولم تكن معه كتبه"¹⁹.

وفاته: توجد روايتان في وفاته

الأولى: روى الخطيب بإسناده عن ابن قانع - وهو تلميذه:

"أن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق مات بالرملة في شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين".²⁰

الثانية: روى الخطيب بسنده عن ابن سعيد قال:

"توفي بالرملة، سنة اثنتين وتسعين ومائتين".²¹ وقد اعتمد الذهبي الرواية الثانية أي قول ابن سعيد.²²

فقد انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد حياة حافلة بطلب الحديث والتحديث به، والتأليف فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي محتملة لكونها في الطبقات المتقدمة.

يذكر الإمام البزار هذا الحديث ضمن الأحاديث التي وقع فيها التفرد، ولكن من باب البيان نقول: أن التفرد

وقع في الطبقات المتقدمة وليست في الطبقات المتأخرة ولك التوضيح من خلال هذا المثال:

"قال الإمام البزار رحمه الله حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو دَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " أَنْفَرَجَ سَقْفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَتَزَلَّ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ،

ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ دَهَبٍ مُتَلَفَةٍ جُكَمَةٌ وَإِيمَانًا فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، أَحْسَبُهُ قَالَ: فَعَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ فَلَمَّا جِئْنَا سَمَاءَ الدُّنْيَا، قَالَ جَبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ: افْتَحْ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ جَبْرِيلُ: قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: مَعِيَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: وَأُرْسَلْ إِلَيْهِ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفَتَحَ فَلَمَّا عَلَوْنَا سَمَاءَ الدُّنْيَا، فَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ قَاعِدٍ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ قُلْتُ لَجَبْرِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، ثُمَّ غُرِجَ بِي حَتَّى أَتَى سَمَاءَ الثَّانِيَةِ فَقَالَ جَبْرِيلُ لِحَازِنِهَا مِثْلَ مَا قَالَ لِحَازِنِ سَمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ أَنَسٌ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ إِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ وَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ إِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ"

ورأي الإمام البزار في سند هذا الحديث: قال الإمام البزار رحمه الله و هذا الكلام قد روي نحوه عن النبي من غير وجه ولا نعلم يروى عن أبي ذر إلا من هذا الوجه ²³ .

تخريج الحديث

أخرجه البخاري في صحيحه (1:78) كتاب الصلاة: باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، عن طريق يحيى بن بكير، قال: "حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: كان أبو ذر يحدث..... به".

و في الحج:

"باب ما جاء في زمزم وقال عبدان: أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، عن الزهري، قال أنس بن مالك: كان أبو ذر رضي الله عنه، يحدث به".

و في الأنبياء:

"باب ذكر إدريس عليه السلام عن طريق عبدان، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، عن الزهري، ح حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، قال: قال أنس بن مالك كان أبو ذر يحدث به".

و أخرجه مسلم في صحيحه (1: 148) كتاب الإيمان:

باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طريق السماوات وفرض الصلوات عن طريق حرملة بن يحيى التميمي، أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: كان أبو ذر، يحدث..... به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (16: 420) عن طريق محمد بن الحسن بن قتيبة قال:

"حدثنا يزيد بن عبد الله بن موهب وحرملة بن يحيى قالوا: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: كان أبو ذر " يحدث..... به

إسناده صحيح على شرط مسلم. "رجاله ثقات رجال الشيخين غير حرملة بن يحيى، فهو من رجال مسلم،
 ويزيد بن عبد الله بن وهب: هو يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الحمداني، روى له أصحاب
 السنن، وهو ثقة. يونس: هو ابن يزيد الأيلي".
 وأخرجه النسائي في "الكبرى" كما في "التحفة" (9: 156)، وابن مندة "714" من طريق. يونس بن عبد
 الأعلى، عن ابن وهب، به.
 وأخرجه "أبو عوانة 1: 118 من طريق يونس، عن ابن شهاب، به".

دراسة العلة

مدار السند على يونس بن يزيد لأن الرواة الأربعة—"الليث بن سعد، وعبد الله بن المبارك. وعنبسة
 بن خالد، وابن وهب" يروون عن يونس وهو ثقة يروى عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، فذكره".
 وللحديث شاهد أخرجه البخاري (5: 52) رقم: 3887 ومسلم (1: 149) الرقم: 164 والترمذي (5:
 299) الرقم: 3346 والنسائي (1: 217) الرقم: 448 صحيح ابن خزيمة (1: 153) عن أنس بن مالك،
 عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما
 وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (35: 211) "عن طريق عبد الله، حدثنا محمد بن إسحاق بن محمد المسيبي،
 حدثنا أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد، قال: قال ابن شهاب: قال أنس بن مالك كان أبي بن كعب
 يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال..... به".
 قال البزار:

"وهذا الكلام قد روي نحوه عن النبي من غير وجه ولا نعلم يروى عن أبي ذر إلا من هذا الوجه"

ذكر الإمام البزار الأمرين:

الأول: أن الحديث روي عن النبي من طريق آخر وهو كما قال.

الثاني: أن الحديث فيه تفرد من رواية أبي ذر وهو أيضا كما قال.

رأي الباحث

ظهر من خلال التحريج السابق أن الحديث فيه تفرد كما قال الإمام البزار. لكن هذا التفرد لا يضر
 صحة الحديث لأن الرواة كلهم ثقات. والحديث أيضا أخرجه الإمام البخاري و الإمام مسلم في صحيحهما.

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي محتملة لكون المتفرد معروف بالعدالة

وهذا المبحث قريب من الذي قبله ويشاركه في أكثر أحيانه. لأن أكثر المتقدمين عدول. وهناك من

المتأخرين المشهورين بالعدالة. ولذا أتيت به تلو. ولك مثال ذلك:

"قال الإمام البزار رحمه الله حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حُسَيْنٍ يَعْنِي الْمُعَلِّمَ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَقُولُ لَا يَزْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفِسْقِ، وَلَا يَزْمِيهِ بِالْكُفْرِ إِلَّا زُدَّتْ عَلَيْهِ إِنَّ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ»²⁴

قال البزار :

"وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"

تخريج الحديث

أخرجه مسلم (1: 57) حديث رقم: (129) "عن طريق زهير بن حرب، حدثنا عبد الصمد بن عبد

الوارث، حدثنا أبي، حدثنا حسين المعلم، عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر أن أبا الأسود، حدثه عن أبي ذر".

وابن ماجة (2: 777) حديث رقم: (2319) قال:

"حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، أبو عبيدة، قال: حدثني أبي عن أبيه قال: حدثني

الحسين بن ذكوان، عن عبد الله بن بريدة، قال: حدثني يحيى بن يعمر، أن أبا الأسود الديلي، حدثه عن أبي ذر".

وأحمد (35: 450) حديث رقم: 21571 "عن طريق عبد الصمد، حدثني أبي، حدثني حسين، قال:

قال ابن بريدة: حدثني يحيى بن يعمر، أن أبا الأسود، حدثه عن أبي ذر رضي الله عنه".

والبخاري في الصحيح (8: 15) حديث رقم: 6045 "عن طريق أبي معمر، حدثنا عبد الوارث، عن الحسين، عن

عبد الله بن بريدة، حدثني يحيى بن يعمر، أن أبا الأسود الديلي، حدثه عن أبي ذر رضي الله عنه.

وفي الأدب المفرد (154) حديث رقم: (432 و 433)

"عن طريق أبي معمر قال: حدثنا عبد الوارث، عن الحسين، عن عبد الله بن بريدة قال: حدثنا يحيى بن يعمر، أن

أبا الأسود الديلي حدثه، أنه سمع أبا ذر".

والبغوي في شرح السنة (13: 132) حديث رقم: 3552

"عن طريق عبد الواحد المليحي أنا أحمد بن عبد الله النعيمي، أنا محمد بن يوسف، نا محمد بن إسماعيل، نا أبو

معمر، نا عبد الوارث، عن الحسين، عن عبد الله بن بريدة، حدثني يحيى بن يعمر، أن أبا الأسود الدؤلي حدثه،

عن أبي ذر....."

دراسة العلة

مدار السند على عبد الوارث بن سعيد لأن الرواة "(عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو معمر) يرويان عن عبد الوارث بن سعيد فأخرجه أحمد قال: حدثنا عبد الصمد. والبخاري في الصحيح وفي الأدب المفرد قال: حدثنا أبو معمر. والبخاري عن طريق أبي معمر، نا عبد الوارث و مسلم قال: حدثني زهير بن حرب، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث". وابن ماجه قال: "حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، أبو عبيدة، قال: حدثني أبي". كلاهما - عبد الصمد بن عبد الوارث، و أبو معمر - عن عبد الوارث بن سعيد، عن حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود عن أبي ذر فذكره. والحديث صحيح ورجاله ثقات. قال الهيثمي: "رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح"²⁵.

رأي الباحث

أعله البزار بالتفرد حيث قال: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد وهو كما قال ولكن هذا التفرد ليس بقادح لأن الإسناد صحيح ومداره على عبد الوارث بن سعيد وهو ثقة ثبت ولا يضر تفرد.

المبحث الرابع: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي محتملة للاعتضاد بالمتابعة.

قال الإمام البزار رحمه الله:

"حدثنا إبراهيم بن حميد قال: نا محمد بن يزيد بن شداد قال: نا سعيد بن سالم القداح قال: نا سعيد بن بشير عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة وفي مسجدي ألف صلاة وفي مسجد بيت المقدس خمسمائة صلاة ". قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد وإسناده حسن"²⁶.

تخريج الحديث

أخرجه ابن عدى في الكامل في ضعفاء الرجال (3: 398):

"عن طريق محمد بن يزيد الأدمي ثنا سعيد بن سالم القداح عن سعيد بن بشير عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم"

و البيهقي في شعب الإيمان (3:484) بهذا الطريق والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2: 69) من طريق "محمد بن يزيد حدثنا سعيد بن سالم القداح، عن سعيد بن بشير، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء".

والفاكهي في أخبار مكة من طريق (2: 91) عن المسيب بن واضح قال :

"ثنا سليم أبو مسلم المكي ، عن سعيد يعني ابن عبد العزيز ، عن إسماعيل بن عبيد الله ، عن أم الدرداء ، عن أبي الدرداء رضي الله عنهما"

دراسة العلة

هذا الحديث في إسناده سعيد بن بشير وهو ضعيف.

"قال الهيثمي: رواه الطبراني في "الكبير" ورجاله ثقات وفي بعضهم كلام وهو حديث حسن".²⁷ وقال الحافظ: "سعيد بن بشير وهو ضعيف".²⁸

رأي الباحث

هذا الحديث إسناده وإن حسنه البعض مع وجود ضعف في أحد الرواة إلا أن تحسينه جاء من بعد أن وجد له متابعة في أخبار مكة، وقد تابعه—أي سعيد بن بشير الضعيف – سعيد بن عبد العزيز (الآخر) وهو ثقة . والمتابعة ترتقي بهذا السند إلى درجة الحسن. وبه يعتضد بغيره ويزول التفرد.

المبحث الخامس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي محتملة للاعتضاد بالشاهد

"وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنصُورٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي كِتَابُ أَبِي يَحْيَى وَأَخْرَجَ إِلَيَّ كِتَابًا ذَكَرَ أَنَّهُ كِتَابُ أَبِيهِ، عَنْ عَنَّا بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ يَغْنِي حُمَيْدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ يَنْحُو مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ فِي ذِكْرِ إِسْلَامِهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ الْقِصَّةَ بِطَوْلِهَا. قَالَ الْبَزَارُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَمْ نَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ يَحْيَى بْنِ مُعَلَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَنَّا²⁹ ذَكَرَ الْبَزَارُ فِيهِ التَّفَرُّدَ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ مُعَلَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَنَّا"

تخريج الحديث

أخرجه مسلم 4:1919 حديث رقم (2473) و ابن أبي شيبة 14: 215 – 219، من طرق عن سليمان بن المغيرة، بهذا الإسناد. وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" 1: 157 من طريق أبي النضر، عن سليمان ابن المغيرة، به. مختصرا بقصة صلاة أبي ذر قبل الإسلام. وأخرجه الدارمي (2524) و (2639)، والبخاري في "الأدب المفرد"، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (339)، والطحاوي (1595)، وأبو نعيم

في "الحلية" 1:159 من طرق عن سليمان بن المغيرة، به مختصراً به".

دراسة العلة

ذكر البزار في هذا الحديث التفرد من حديث الأعمش من طريق يحيى بن مَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَثَّامٍ وله شواهد قوية صحيحة من حديث أبي هريرة و سلمة بن الأكوع، و أبي برزة الأسلمي، و جابر بن عبد الله وهذا التفرد لا يحتمل الضعف.

المبحث السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة في اتصال الإسناد وإرساله

"قال الإمام البزار رحمه الله حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَضَعَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ غَمَرٍ يَقُولُ بِهِ قَالَ الْبَزَارُ: وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن أبي ذر بهذا الإسناد".³⁰

تخريج الحديث

أخرجه أبو داود(3:100) - 2964:

"حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا محمد بن إسحاق عن مكحول عن غضيف بن الحارث عن أبي ذر. وأخرجه ابن ماجه(1: 119) - 105 حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن غضيف بن الحارث عن أبي ذر".

و أخرجه أحمد(5:165) - 21789:

"حدثنا يزيد، حدثنا محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث، رجل من أيلة عن أبي ذر. وأخرجه أيضاً أحمد (5: 177) - 21875 حدثنا يعلى بن عبيد، حدثنا محمد، يعني ابن إسحاق، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث عن أبي ذر. وابن أبي شيبه(17: 50) - 32631 حدثنا عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث رجل من أيلة، عن أبي ذر. وأخرجه الحاكم(3: 93) - 4501 حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ ثنا عبدان الأهوازي ثنا هارون بن إسحاق الهمداني ثنا أبو خالد الأحمر عن هشام ابن الغاز و ابن عجلان و محمد بن إسحاق عن مكحول عن غضيف بن الحارث عن أبي ذر رضي الله عنه".

مدارالسند

الرواة - "يزيد، ويعلى، وزهير، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الله بن نمير - عن محمد بن

إسحاق ، عن مكحول، وأيضاً يرويه أبو خالد الأحمر عن هشام ابن الغاز و ابن عجلان كما يرويه محمد بن إسحاق عن مكحول. وبرد أبي العلاء في رواية أحمد يروى عن عباد بن نسي". كلاهما - عباد بن نسي ، ومكحول - عن غضيف بن الحارث فمدار السند عليه.

الشواهد

له شاهد من حديث "أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه" وأخرجه أحمد 2: 401، وابن أبي شيبة 12: 25، وصحيح ابن حبان (15: 313) وابن أبي عاصم في "السنة" 1250 والبزار "2501" وأورده الهيثمي في "المجمع" 9: 66، وزاد نسبته إلى الطبراني في "الأوسط"، وقال: رجال البزار رجال الصحيح، غير الجهم بن أبي الجهم وهو ثقة". وأيضاً شاهد من حديث عن ابن عمر أخرجه أحمد في "المسند" 2: 95، وفي "فضائل الصحابة" 313، والترمذي (12: 142) "3615" في المناقب: وقال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه". وأخرجه بالمرئوق منه أحمد 2: 53، وابن سعد في "الطبقات" 2: 335 عن أبي عامر العقدي، والطبراني في "الأوسط" 291

دراسة العلة

الحديث معلول بالاختلاف في الوصل والإرسال فيرويه محمد بن إسحاق عن مكحول موصولاً ويرويه عقيل بن خالد ، وابن أبي حسين المكي عن مكحول مرسلًا.

قال الدارقطني في العلل :

"وسئل عن حديث غضيف بن الحارث ، عن أبي ذر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله وضع الحق على لسان عمر وقلبه ، ويقول به".

فقال : "يرويه مكحول ، واختلف عنه ؛ فرواه محمد بن إسحاق ، عن مكحول ، عن غضيف ، عن أبي ذر". "ورواه أبو خالد الأحمر ، عن محمد بن إسحاق ، ومحمد بن عجلان ، وهشام بن الغاز ، عن مكحول ، عن غضيف ، عن أبي ذر". وأحسب أبا خالد حمل حديث هشام بن الغاز ، وابن عجلان على حديث محمد بن إسحاق ، فجود إسناده ، لأن غيره يرويه عن هشام بن الغاز ، وعن محمد بن عجلان ، عن مكحول مرسلًا ، عن أبي ذر. وكذلك "رواه عقيل بن خالد ، وابن أبي حسين المكي ، عن مكحول ، عن أبي ذر مرسلًا ، وقال وكيع : عن هشام بن الغاز ، عن مكحول ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يذكر أبا ذر".

ورواه برد بن سنان ، عن عبادة بن نسي ، عن غضيف بن الحارث ، عن أبي ذر وروى مسعر ، عن وبرة بن عبد الرحمن ، عن غضيف ، عن أبي ذر. ولا يثبت عن مسعر ، ومحمد بن إسحاق ، أقام إسناده عن مكحول.³¹

وأعل البزار هذا الحديث بالتفرد حيث قال : وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد فهي من الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة في الوصل والإرسال-

رأي الباحث

الحديث معلول بالاختلاف في الوصل والإرسال والراجح وجه الوصل لأن الذين يروونه موصولاً أكثرهم ثقات.

الخاتمة

إنّ الباحث قد توصل من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

مكانة هذا العلم الشريف الذي هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الثاني (حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم). حيث تولاه العلماء بهذه العناية العظيمة والتخصصات القوية. قوة هذا العلم الذي هو داخل تحت إطار علم العلل. أنّ التفرد مظنة العلة وليس دليل العلة. وأنّ كون التفرد لا يقضي بتضعيف الحديث أو تصحيحه. أنّ التفرد يرتبط ببعض علوم الحديث مثل الحديث الغريب وزيادة الثقة والحديث الشاذ والحديث المنكر ونحوه. أنّ هذا العلم يحتاج من طالب الحديث كثرة الاطلاع في كتب الحديث وخصوصاً العلل منها هذا المبحث هو جزء من أطروحة الرسالة العلمية التي قدمها الطالب لنيل الدرجة الدكتوراه بعنوان (الأحاديث المعلولة في مسند الإمام البزار) وأخيراً هذا المبحث عبارة عن إضاءات في طريق المدارس العلمية في كتب العلماء السابقين.

الحواشي والهوامش

- 1 السّلامي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، شرح علل الترمذي (الأردن: مكتبة المنار، 1407هـ/ 1987م) 1: 401
- 2 السمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب (بيروت: دارالجنان ، 1408هـ/ 1988م) 9: 227-البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبوبكر الخطيب، تاريخ بغداد (بيروت: دارالكتب العلمية (س-ن) 4: 334
- 3 الذهبي، شمس الدين محمد أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ/ 1993م) 13: 555
- 4 أبي الشيخ الأصبهاني، أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، طبقات المحدثين (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م) 3: 386
- 5 تاريخ بغداد 4: 334
- 6 نفس المصدر
- 7 الأنساب 1: 336

- 8 أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان (المند: دائرة المعارف النظامية، 1406هـ) 1: 239
- 9 سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي (554/13)
- 10 الذهبي، تذكرة الحفاظ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة 1374هـ) 2: 653
- 11 لسان الميزان 1: 137
- 12 نفس المصدر 1: 238
- 13 تاريخ بغداد 4: --- سير أعلام النبلاء 13: 556
- 14 موفق بن عبد الله بن عبد القادر، سؤالات حمزة يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل (الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ / 1984م) ص 137 رقم 616
- 15 لسان الميزان 1: 237
- 16 أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، معجم شيوخ الطبري (القاهرة: دار الأثرية الأردن، دار ابن عفان، 1426هـ / 2005م) ص 95 رقم 28
- 17 محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة (الرياض: مكتبة المعارف 1412هـ / 1992م) 11: 21-5012
- 18 أبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري، إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (الإمارات: مكتبة ابن تيمية، (س-ن) ص: 164
- 19 محفوظ الرحمن السلفي، مقدمة تحقيق مسند البزار (بيروت: مصورة دار الكتب العلمية، 1430هـ) 1: 61
- 20 تاريخ بغداد 4: 335
- 21 نفس المصدر
- 22 سير أعلام النبلاء 13: 556
- 23 البزار، أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، بدأت 1988م، وانتهت 2009م) رقم الحديث (3892)
- 24 مسند البزار، رقم الحديث (3919)
- 25 أبي بكر بن سليمان الهيتمي، مجمع الزوائد (القاهرة: مكتبة القدسي، 1414هـ / 1994م) 8: 73
- 26 مسند البزار، رقم الحديث (4142)
- 27 مجمع الزوائد 4: 10
- 28 تقريب التهذيب (ص: 234)
- 29 مسند البزار رقم الحديث (3949)
- 30 مسند البزار (4059)
- 31 الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (الرياض: دار طيبة، 1405هـ / 1985م) 6: 259